وهو انه من حصا بحصه صلى الله عليه وسلم انه كان ابيض الابطين وحينئذ فيحتمل التغيير بالغرة فيما ذكر على انه بحسب ما ظهر لذلك الراوي لبعد المسافة او لضعف البصر او لغير ذلك وعبر الشافعي بقوله حتى يرى بياض ما تحت منكبيه قيل ولعل المراد ببياض غرة الابط او ما جاورها او بياضه باعتبار الاصل قبل ان يعرض له ما يسوده من شعر ونحوه قوله ولا ترفع المرمى اي والمختبي ويسن ان يكون الرمي باليد اليمنى اي ان سهل والا فاليسرى قوله باول حصاة رميها الباء بمعنى مع ولا ينافيه خبر انه صلى الله عليه وسلم لبى حتى رمى جمرة العقبة لانه وان كان محفوظا كما قاله البخاري الا ان غيره كرواية مسلم لم يزل يلبي حتى بلغ الجمرة اصح منه فقدم عليه قوله واستحب بعض اصحابنا الى اخره تبعه في المجموع بانه غريب وانما الذي في كتب الفقهاء والاحاديث الصحيحة يكبر مع كل حصاة ومقتضاه مطلق التكبير قال وما ذكره هذا القايل طويل لا يحسن التعريق به بين الحصيات ثم قال الماوردي قال الشافعي رضي الله عنه يكبر مع كل حصاة فيقول الله اكبر تلا تا لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر ولله الحمد انتهى وظاهر كلام المجموع تقرير الماوردي على ما قاله وهو ظاهر وان اعترضه الاذرعي بانه لم يره في الام ولا في البويطي والذي وجدته في الغزي تبعه حيث قال يكبر مع كل حصاة تكبيرة واحدة ويقول الشافعي رضي الله عنه يكبر مع كل حصاة الموافق لقول المجموع قبله يكبر مع كل حصاة ولقول الروضة واصلها هنا والسنة ان يكبر مع كل حصاة بعد ان المعتمد مقارنة التكبير لكل حصاة فقول المصنف في الفصل الثامن في رمي ايام التشريق ويكبر عقب كل حصاة اما محمول على التعاقبي التعقيب برمي التشريق والمعية لجمرة العقبة وبه يشعر صنع المصنف هنا وفي المجموع حيث عبر فيه هنا بالمعية وثم بالتعقيب وصنع غيره وهو وحيه اذ هو الوارد فهما او ضعيف خلافا لمن قال ان ما هنا محمول على ذاك واول ما هنا بتا ويل بعيد لا دليل عليه ثم رايت بعض المتاخرين قال والمعروف من كلامهم المعية في الموضعين قوله وهذه الكيفية لم يذكرها جمهور اصحابنا الى اخره المعتمد ما قاله واستدل له في المجموع بعموم رميه صلى الله عليه وسلم عن الحذف بحصيات وعلله بانه لا يقتل الصيد ولا ينكى العدو وانه يقع العين ويكسر السن لكن اعترضه الاسنوي بان التعليل بذلك يدل على ان الحج غير مراد وانه انما سيق تحذيرا من الاشتغال به لا تنفاء فائدته في الحرب والنبي صلى الله عليه وسلم يشير بيده كما يحذف الانسان وهذا في الحذف على الجدار



هو اظهر مما استدل له وبه على عكسه قال الزركشي ولان النهي عنه مخصوص بالرمي الى الحيوان لاطلاقا ولا شك ان مثل هذا الرمي للبنا ونحوه لا يمنع فدل على عدم عموم الحديث انتهى ولك رد ما قاله بان القاعدة انه يستنبط من النص معنى يعمه وهو هنا خشية الايذاء وهي موجودة اذ المرمي يكثر فيه الناس غالبا فربما خرجت الحصاة من لحت اصبعه بغير اختياره فاصابت من يخرب به فاذا نه بنحو فقي عينه او كسر سنه المذكور في الخبر فقول الاسنوي ان الحج غير مراد مجرد دعوى بلا سند وكذا دعوى ان حصر السياق فيما قاله على انه وان سلمنا انه الحصر المذكور فلا ينافي ما قلنا وقوله في آخره الى آخره لا دليل فيه وقول الزركشي المذكور لا يجري ايضا لان النهي وان اختص بالرمي الى الحيوان فما قلناه في خشية اصابة حيوان ولا ريب ان ما كان الرمي اليه ابتداء مرات السبكي قال معنى قوله في الحديث كما يحذف الانسان الايضاح والبيان لحصى الحذف قال وليس المراد ان الرمي يكون على هيئته وانما تخصيص النهي برمي الحيوان فهو محل النزاع اذ يحتمل عند حذف غير الحيوان عروض حيوان فيتاذى بذلك انتهى وسبقه الى ذلك الامام الطبري والمصنف في شرح مسلم واشار اليه في المجموع ولا ينافي ذلك خبر احمد عن حرملة رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم واضعا احدى اصبعيه على الاخرى فقلت لعمي ماذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يقول ارموا الجمرة بمثل حصى الخذف فلان مدلوله ان الحصاة تكون كحجم حصى الخذف قوله واضعا الى اخره اوضح به المراد بحصى الخذف قوله لم يعتد به فارق الاكتفاء في مسح الراس بوضع اليد مبلولة عليه فان مبنى الحج على التغليب وبان الواضع هنا مايات بشيء من اجزاء الرمي بخلاف ما هناك فيهما قوله ويشترط قصد المرمي الى اخره مر في الطواف ان هذا لا ينافي قولهم لا يشترط له نيه لانه قد يقصده ولا يقصد النسك ويشترط هنا عدم الصارف ايضا كما مر ثم وان قصد المرمي لانه قد يقصد ليختبر جودة رميه وبه يعلم ان قولهم يشترط قصد المرمي لا يغني عن اشتراط عدم الصارف خلافا لمن توهمه ولو عكس لرسما اصاب وسيأتي ان المرمي هو مجتمع الحصى لا الشاخص فلا يكفي قصده كما افهمه كلام المصنف ويوجه المحب الطبري حيث قال فلو قصد العلم المنصوب في الجمرة او حايط جمرة العقبة معتقدا